سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

أنور بدر

منذ بداية تشكيل الائتلاف وجدت ثغرات تنظيمية لتعطيل عمل الائتلاف كمجموعة سياسية, من خلال إعطاء البعض صفة التكتل داخل الائتلاف, والذي يسمح لهم بوضع سياسات وتقديم تصورات قد لا تنسجم مع سياسة الائتلاف العامة ومقاصده في مرحلة ما, وكان بند إعادة تفعيل الائتلاف وتفعيل اللجان المنتخبة داخله مطروحا بقوة خلال الشهور الستة الأخيرة, إلا أن التعطيل كان سيد الموقف, حتى انفجرت الأمور بعيد الانتخابات الأخيرة, وأعلن أكثر من أربعين عضو في الائتلاف انسحابهم.

بمعنى ما الأزمة كانت كامنة في بنية الائتلاف, ولم تهبط فجأة بفعل الانتخابات التي شكلت محرضا مستمرا لهذا الانفجار, ففي الانتخابات السابقة كان شبح تفجير الائتلاف يلوح في الأفق لأكثر من أسبوع, وجرى ترحيلها بضغط دولي على بعض الأطراف, فالرهان ظلّ قائما على فشل الرئاسة الجديدة في القيام بأعبائها, لكن النتائج جاءت مخيبة لآمالهم, لذلك جرى ترتيب سريع ومحموم خلال الشهر الذي سبق جولة الانتخابات الرئاسية الجديدة للزج باسم رئيس الوزراء المنشق رياض حجاب في هذه المعركة, على أن يحتفظ مصطفى الصباغ بالأمانة العامة, لكن فوز الرئيس أحمد الجربا بفارق ١٣ صوتاً على السيد حجاب حسم المعركة من الجولة الأولى, مما دعا الصباغ للانسحاب من جولة الإعادة, ليبدأ مسلسل الانسحابات بالتتابع, فقميص عثمان «جنيف ٢» جاهز لرفعه باستمرار.

من حيث الشكل فإن انسحاب أربعين عضو من أصل ١٢١ عضو ليس مسارا وطنياً, مع أن بيان الرئاسة الجديدة أكد على أهمية المسار الوطني, وأمهل «المنسحبين» أسبوعا للعودة عن قرارهم, إلا أنه شدد بالمقابل على استمرار عمل الائتلاف نحو تحقيق أهداف الثورة من أجل الحرية والكرامة، «ومن أجل إقامة نظام ديمقراطي يحقق الحرية والعدالة والمساواة لكل السوريين بعد إسقاط نظام الاسد».

فوحدة المعارضة السورية هدف نبيل, لكن مسيرة الثورة لن تتوقف مع مآرب أشخاص أو مجموعة لم تتوان خلال الأشهر الأخيرة عن النيل من سمعة الائتلاف وسياساته, وبلغة ينقصها الكثير من أدب السياسة وآداب الثورة.

ومن حيث الجوهر رفع المنسحبون قميص جنيف ٢ لتبرير موقفهم, مع أن الائتلاف لم يتخذ أي قرار بهذا الخصوص, وظلت ثوابته التي أعلن عنها في بيانه المؤرخ ب ٢٠١٣/١١/١٠ قائمة, بل دعمها كتاب الدعوة الموجه من السيد بان كي مون, إذ حدد مرجعية جنيف ٢ ببنود جنيف ١ الستة, والتي تخلص إلى إقامة هيئة حكم انتقالية بصلاحيات واسعة تشمل الأمن والجيش, وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومجموعة أصدقاء سوريا, متجاهلاً الضغط الروسي لحرف المؤتمر عن أهدافه المتعلقة بمستقبل سوريا وثورتها إلى هدف محاربة الإرهاب. ولذلك من الضروري أن ندرك أهمية الحل السياسي ليس بصفته قراراً, بقدر ما هو معركة لا تقل شأنا عن المعارك المسلحة, وليس من المنطقي أن تعلن المعارضة السورية رفضها فكرة الحل السياسي, بل من حقها أن تقاتل على طبيعة هذا الحل وأهدافه وجدوله الزمني...

أما التذاكي الذي لجأ إليه البعض في اتهام رئاسة الائتلاف بالإقصاء والتفرد فهي مسألة تقوم على التناقض, خاصة وأنها أعقبت عملية انتخابية لم يشكك أحدا منهم بنزاهتها, فتكون المعادلة إما أن تنتخبوني أو أنكم إقصائيون! أليس في هذه المعادلة الكثير من الاقصاء وفرض الأمر الواقع والهيمنة التي تذكرنا بسياسة النظام «الأسد أو نحرق البلد»!

الافتتاحية

«قرطبة» ورحلة البحث عن كيان جديد

سامي شيحان

اختتم في مدينة قرطبة الإسبانية الجمعة ١٠ يناير/ كانون الثاني، أعمال اللقاء التشاوري الذي شارك فيه ليومين متتالين حوالي ١٤٠ معارضاً سورياً, بالتأكيد على ضرورة اسقاط النظام ودعم الثورة وضرورة ايجاد اطار زمني لأي حل سياسي. إلا أن غياب هيئة التنسيق والجبهة الاسلامية أضعف كثيرا من تمثيلية المجتمعين, ومن قدرتهم على اتخاذ قرارات حاسمة بشأن تشكيل ائتلاف بديل, أو بخصوص المشاركة في جنيف.

حيث تقلصت طموحات المجتمعين من تشكيل كيان بديل عن الائتلاف الذي يعاني وضعا حرجا, إلى تشكيل لجنة للتنسيق بين جماعات المعارضة هدفها النهائي عقد مؤتمر وطني يشارك فيه نحو ألف شخص, مع التأكيد أن اللجنة الجديدة لن تكون كيانا سياسيا، أي أنها لن تحل محل الائتلاف الوطني المعارض.

مع أن جميع المعنيين بالموضوع يدركون أن مجرد انعقاد مؤتمر وطني حقيقي, سيعني بالضرورة توليد شرعية جديدة تنافس شرعية الائتلاف الوطني, وهو ما يبدو مستحيلاً في الظرف الراهن, ولن ينتج في حال تحققه أكثر من ولادة مكون جديد ينضم إلى أرقام المكونات التي ظهرت في خضم الثورة السورية, والتي ليست بحاجة إلى هكذا ولادات قيصرية بعد ثلاث سنوات من عمر الثورة.

من جهة أخرى اكتفى البيان الختامي للمؤتمر بصياغات عامة حول مؤتمر جنيف, كررت في الكثير من فقراتها ما سبق وأكدته بيانات الائتلاف الوطني بهذا الخصوص, من البناء على مرجعية جنيف١, إلى ضرورة وجود إطار زمني, وتحميل النظام المسؤولية بما يكفل عدم إفلاته من العقاب, وتأكيد مبدأ العدالة الانتقالية واحترام شرعة حقوق الانسان.

مع تركيز إيجابي على طبيعة سوريا المستقبل كدولة مواطنة وتعددية, والتأكيد على دور المرأة والمنظمات الأهلية والدعوة إلى عدم المراهنة على النظام فاقد الشرعية, والى بناء جسور علاقات صحية مع الشعب السوري».

لكن كل هذا لا يشكل حاملاً مقنعا للدعوة إلى عقد مؤتمر وطني للبحث عن شرعية جديدة.

حرية - السنة الثانية - العدد (٧١) ٢٠١٤/١/١٣

الإرهاب أيقونة نظام الاستبداد

نبيل حيفاوي

أبدت السياسة الروسية, في موقفها من الصراع في سوريا, أعلى قدر من التشدد في انحيازها السافر للنظام. وترجمت ذلك منذ البداية في «الفيتوات» المتواصلة في مجلس الأمن, لتشكل مظلة دولية بوجه كل القرارات المقترحة لإدانة جرائم السلطة السورية. وراحت تغدق المساعدات العسكرية والتكنولوجية لنظام بشار الأسد, بشكل بدا معه وكأنها تخوض معركة الدفاع عن وجودها هي, لا عن نظام حليف فحسب.

وعندما بدأت المقترحات لتسوية الأزمة, وضعت موسكو كل ثقلها لتدوير زوايا تلك المقترحات كي تتلاءم مع إطالة عمر النظام, وحمايته من السقوط, وصولا إلى تأهيله للبقاء, إن استطاعت ذلك.

بداية, ومع ما يدعى جنيف١, صب الروس جهودهم للالتفاف على فكرة انتقال السلطة, كهدف للمؤتمر, ومع اقتراب المواعيد المقترحة لجنيف٢, انتقلت السياسة الروسية إلى تقديم عنوان جديد للمؤتمر, هو» مكافحة الإرهاب», فتلقفت سلطة بشار ذلك العنوان, وراحت تتحرك تحت رايته, متراجعة حتى عن فكرتها في بقاء بشار الأسد «قائدا» للمرحلة الانتقالية, وكأن تلك الفكرة باتت لزوم ما لايلزم للدبلوماسية السورية. فالأسد باق وفق طروحاتها, ليس للمرحلة الانتقالية فقط, بل لولاية ثالثة, بعد انتهاء الولاية الثانية في حزيران ٢٠١٤.

وأمسك الإعلام السوري ودبلوماسية النظام, على ابواب جنيف٢, بشعار «مكافحة الإرهاب», واعتبروه أيقونة لها سحرها في استقطاب الدعم العالمي, الذي يتجاوز الدعم الروسي المطلق لبقاء النظام.

وما قامت به «داعش», المشكوك بأمرها, من أعمال وحشية, جرى تضخيمها على يد النظام وحلفائه, وحتى على يد عدد من دول أصدقاء الشعب السوري, اللذين تراجع دعمهم للثورة السورية حدّ التلاشي.

في هذه الأثناء, برز عامل جديد في التناقضات المحتدمة في المناطق التي غادرتها قوات النظام, بعد هزيمتها بها كحلب والرقة وإدلب وأرياف حماة وسواهم, وارتفع التناقض بين الفصائل المقاتلة وبين داعش إلى أعلى درجاته, وتراجعت داعش بعد هزائمها على يد الفصائل الأخرى, وبشكل يقترب من هزيمتها الكاملة على كامل الأراضي السورية. وهو من المفترض أن يشكل أساسا لانعطافة في الموقف الدولي, الأميركي خاصة, نحو إعادة النظر بدعم القوى المعتدلة, وتعزيز دورها للصمود في وجه الاستبداد, ولاستكمال احتواء التطرف الذي جاءت به داعش وقوى أخرى تنفيذا لأجندات لا صلة لها بمصالح الشعب السوري.

ويبدو أن ارتباك أطراف المرجعية السياسية للمعارضة, وتشرذم الفصائل المسلحة المعتدلة والمدنية, أمران لا يساعدان على رسم سياسة تكتيكية مناسبة لمواجهة استحقاق جنيف٢, إن عقد. وهو ما يترك الساحة السياسية الدولية ملعبا لروسيا ولمناوراتها خدمة لبقاء النظام وتأهيله للبقاء مدة أطول.

فمنذ ظهور داعش ومن هم على شاكلتها, لم يقم النظام بتوجيه نيرانه نحو مواقعها, بل أفسح لها بالمجال, لملء الفراغ الذي انسحب منه في كثير من المناطق. وها هي داعش أيضا, تهدد وهي تتقهقر, بالتحالف الموضوعي مع قوات النظام, اذا استمرت الفصائل المقاتلة بمطاردتها.

لكن انشغال القوى السياسية المعارضة في الخارج بخلافاتها وتناقضاتها, جعل اهمال الأولويات الضرورية في الخطاب السياسي والإعلامي, سمة هي الأبرز, على أبواب جنيف ٢, ويزيد من التأثير السياسي السلبي على القوى في الداخل, ذلك الموقف الدولي, الذي أدار ظهره لقضية الحرية في سوريا.

ثمة ضرورة لمراجعة التجربة, ولإسقاط «الأيقونة» الخدعة من يد النظام وحلفائه, تلك التي تدعى «مكافحة الإرهاب»!

تجربة الاتفاقات الجزئية في بعض المناطق لها أكثر من وجه

ماجد حمود

في الفترة الأخيرة, هناك أكثر من عملية تفاوض جزئية, بين النظام وممثلي الفصائل الميدانية المقاتلة. بعضها نجح جزئيا بوضع حد لعمليات القصف الوحشي على السكان المدنيين, وأفسح بالمجال لدخول القليل من المواد التموينية, وإسعاف بعض الإصابات في صفوف المدنيين, وبعضها الآخر لم ينجح, أو تبين منه مراوغة النظام للنيل من صمود تلك المناطق.

وعلى العموم, فإن المزاج الشعبي, يميل, بسبب الجوع الشديد, وشدة القصف, وانعدام وسائل العلاج والإسعاف, إلى تعليق أماله على نجاح هذه الاتفاقات, ليتمكن الناس من البقاء على قيد الحياة.

تتباين مسارات التفاوض, من منطقة إلى أخرى, لقد جرى مثل ذلك في معضمية الشام, وفي مخيم اليرموك, وفي برزة هناك كلام عن اتفاق قيد التطبيق.

والملاحظ أن هذه التجربة تقتصر على العاصمة ومدن وبلدات ريفها, ولذلك مغزى هام, لأن النظام طالما حاول إظهار سيطرته الكاملة على دمشق ومداخلها, إضافة إلى ارتباكه في نشر قواته على امتداد مساحة القتال حول العاصمة, وفي القرب من وسطها.

البارز في غضون المساعي من أجل هكذا اتفاقات, حدوث ما يشبه الهدنة العسكرية حول تلك المناطق وفي داخلها. لكن النظام وهو يمضي للتفاوض, لا يتخلى عن هدفه في تقويض صمود الناس والمقاتلين بداخلها. وفي استخدام تلك الاتفاقات الجزئية إعلاميا, للظهور في وضع المنتصر, لقد كانت رمزية شرط رفع العلم «الرسمي» على خزان المياه في المعضمية, لساعات محددة, مؤشرا على ذلك. وحتى اللحظة لا أنباء مؤكدة حول مصير الاتفاق هناك بشكله النهائي.

أما في مخيم اليرموك, فيحاول النظام تمكين أدواته من الفصائل, بلعب دور المفاوض نيابة عنه, وبتوجيه منه. فبعد الاتفاق الأخير منذ أسبوع ونيف, عندما خرجت بعض العائلات, من اليرموك, باتجاه حجيرة, عن طريق منطقة «علي الوحش», قامت قوات النظام وأجهزته الأمنية, باعتقال مئات الرجال, ويقال أنه تمت تصفية العشرات منهم وإحراق جثثهم, أما النساء فمنعوا من المغادرة, إبتزازا ليدفعوا الأموال للحواجز الأمنية مقابل عبورهم بعيدا عن المخيم.

لم يلتزم النظام بالاتفاق على إدخال المواد التموينية إلى داخل الخيم, وحجته كما ادواته من الفصائل, خشيتهم من سيطرة المسلحين على تلك المواد, علما بأن اللجان المدنية الأهلية, تعهدت بالإشراف على عملية الاستلام وضبط توزيع المواد.

إلا أن السبب الحقيقي لمنع دخول المواد, يعود إلى الفرصة التي يقتنصها الأمن وشبيحة النظام في شارع نسرين بمنطقة التضامن, من بقاء الحصار التمويني, لتهريب المواد, وبيعها بأسعار لا يتخيلها العقل: كيلو الأرز٨٠٠٠ل.س, السيجارة٢٠٠٠ل.س, علبة حليب أطفال ١٠٠٠٠ ل.س.. وهكذا.

يتركز اهتمام النظام وأدواته في هذه الاتفاقات, على زعزعة تماسك النشطاء, وخلق تناقضات بين الكتائب المقاتلة, وتخفيض الروح المعنوية بين الناس, من خلال مساومتهم على البقاء, ثم النيل منهم على الحواجز وفي الطرقات.

لكن وجها آخر لمضي النظام في هذا التكتيك, يبين أن قوات النظام وأجهزة أمنه, لم تعد قادرة على متابعة تكتيك الحسم العسكري الكامل. وكل منطقة لها خصوصياتها التي تحددها طبيعة المنطقة, ونسبة وعي وخبرة الثوار والنشطاء, خلال التفاوض.

كان من الأفضل للثوار, اعتماد استراتيجية وتكتيك موحدين في التعامل مع هذه التجربة, ويخشى أن يقتنص النظام فرصة المفاوضات والاتفاقات الجزئية, لقضم المناطق أولا بأول, بعد إضعاف تماسكها الداخلي.

«كتائب البعث» تحتل غرف الطلاب

وتسرق أشياءهم في المدينة الجامعية

تحقيق - نعيم نصار

يدخل الطالب الجامعي هذه الأيام إلى المدينة الجامعية الواقعة في حي المزة بدمشق، حاملاً معه أحلامه العلمية والحياتية، لكنه ومن الباب الرئيسي وبدء رحلة التفتيش الدقيق للأغراض يعود لرشده ويقظته مردداً بينه وبين روحه، هنا لم يتغير شيء حتى الآن.

فقبل الوصول إلى مبنى الإدارة سيصادف الطالب الجامعي تمثالاً ضخماً للطاغية الأب، تمثال محروس بالسلاسل الحديدية وبنادق الأمن، وفوق كل هذا سيتذكر الطالب أن اسم المدينة التي دخلها للتو هو: «مدينة الشهيد باسل الأسد الجامعية»، ورغم كل ذلك سيدفعه الفقر والنزوح أيضاً للتسجيل أملاً في الحصول على سقف يأويه، حيث أسعار الإيجارات في دمشق تحلق نحو سقف بعيد، لا يستطيع دفعه أغلب الطلاب الميسورين.

ومع قرار الحل العسكري الأمني للنظام السوري, واشتعال البلد بحرائق هذا الحل بعد بدء الثورة السورية، نزح الملايين من بيوتهم، وامتلأت دمشق بآلاف الطلبة النازحين إلى جامعتها وكلياتها، وليس أمامهم سوى المدينة الجامعية سكناً، ولكن من هنا يبدأ تحقيقنا، أي من عتبة الأم و المعاناة غير المعقولة التي يعيشها الطالب هذه الأيام.

في مقهى قريب من المدينة الجامعية اجتمعت بعدد من طلاب المدينة الجامعية وذلك قبل رأس السنة بيوم واحد وهم: «وعد، رؤى، محمود، نعمان».

رغم الأسى والألم توضّح «وعد» سنة أولى، بأن المدية الجامعية تحوّلت هذه الأيام إلى سكنة عسكرية، فالسلطة العليا فيها لعناصر الأمن والجيش، فرغم التشدد الذي يمارس على الطالب والطالبة من ناحية دخول أو زيارة أحد والديه إليه، ترى عناصر الجيش والأمن يدخلون في أي وقت إلى أي مكان في المدينة، وقد نفذوا حملات اعتقال لطلاب جامعيين أكثر من مرة، ولا يقتصر الأمر على ذلك، فالسلطة أيضاً هذه الأيام هي لطلاب الاتحاد الوطني الذين يقومون بدور أمني في خدمة النظام، فمعظم هؤلاء مخبرون على زملائهم الذين يتقاسمون معهم السكن في المدينة والدراسة في الكليات ويحجزون لأنفسهم أفضل الغرف.

يحكي الطالب «محمود» سنة ثانية، عن «كتائب البعث» وانتشارها في عدد من المحافظات السورية، ومنها حلب وطرطوس، واللاذقية، ومؤخراً دخلت هذه الكتائب إلى دمشق، وهم متطوعون، أي لا يحصلون على راتب شهري، عناصر هذه الكتائب تنتمي لحزب البعث الحاكم.

ويبلغ عددهم في عموم القطر ٧ آلاف متطوع، ويقومون بعملهم الأمني على الحواجز إضافة لأعمال أمنية متعددة، ويأتي هذا التكليف لهم ضمن المهام الحزبية التي توكل إليهم، وذلك بغاية تخفيف الأعباء عن عناصر جيش والأمن، كما أنهم مؤخراً بدأوا بقبول عناصر نسائية بعد إخضاع المتطوعات إلى دورة عسكرية قصيرة، ومن الممكن أن تتطور المهام الموكلة إليهم تبعاً لتطورات الوضع العسكري على الأرض في دمشق، ويمكن معرفة عناصر هذه الكتائب من الشعار المعلق على أكتافهم وهو عبارة عن الشعار التقليدي لحزب البعث «خريطة للوطن العربي».

ويبدو أن أعداداً كبيرة من هذه الكتائب البعثية، «وهم كما قلنا ليسوا طلاباً» التي جاءت إلى دمشق لم يجد النظام سكناً لهم أفضل من المدينة الجامعية التي فتحت أبوابها لهم, وأطلق لهم العنان ليفعلوا ما يشاؤون، ويتابع الطالب «محمود» فيذكر حادثة وقعت من حوالي الشهر، حيث احتل عدد من هؤلاء إحدى الغرف في الوحدة الأولى، بعد أن دخلوا إليها من خلال الشرفة المشتركة مع غرفة أخرى يسكن فيها طلاب من الاتحاد فتحوا باب غرفتهم لهم، وقامت هذه العناصر بطرد الطلاب الساكنين في الغرفة والسكن مكانهم عنوةً.

يدخل إلى الحوار الطالب «نعمان» سنة ثالثة، ويذكر لنا حادثة أخرى وقعت أيضاً من حوالي الشهر حيث سافر أحد الطلاب الساكنين في الوحدة الأولى إلى بلده في السويداء، وبعد عودته وجد غرفته محتلّة من قبل عدد من عناصر هذه الكتائب البعثية، فذهب إلى مدير المدينة الجامعية واشتكى له الأمر، وكان ردّ المدير: (لا أستطيع فعل شيء حيال هذه المشكلة).

تذكر «رؤى» الطالبة الجامعية في السنة الأولى القادمة من حلب أن هذه الكتائب فرضت جواً من الرعب الأمني في عموم وحدات الشباب، بعد أفعالها وقدرتها على احتلال أي غرفة، لاسيما في وحدات الشباب.

وتضيف «وعد» متحدثة عن الواقع الخدمي السيئ جداً جداً في كل وحدات المدينة، فالتدفئة المركزية غائبة عن السكن نهائياً، ومع انقطاع الكهرباء في الفترة المسائية بين الساعة الواحدة والخامسة وانقطاع الغاز يغزو البرد أجسام الطلاب، لا سيما أن كل طلاب المدينة وطالباتها يعتمدون على السخّانات وسيلة وحيدة للتدفئة، ومع عودة الكهرباء والتحميل الزائد على خطوطها تعود الانقطاعات المتكررة للظهور.

يذكر «محمود » قصة أخرى تتعلق بالأعداد الكبيرة في

الغرف حيث وصل عدد الساكنين في بعض الوحدات إلى ١١ طالباً في الغرفة، والحال نفسه في غرف الطالبات، مع العلم أن الغرفة لا تتسع إلا لخمسة أسرّة أو ستّة في أحسن حال، وهذا يعني أن عدداً من الطلاب ينامون على الأرض بعد فرشها بإسفنجات، و إذا افترضنا أن أحد الطوابق يضم عشرين غرفة، فمعنى ذلك وجود ٢٢٠ طالب في الطابق، والمياه الساخنة تأتي مرة واحدة في الأسبوع، ويوجد في كل طابق حمام واحد فقط، وإذا فرضنا أن الطلاب رغبوا في الحصول على حمّام، فأمام هذا العدد الكبير لن يحصل على الحمّام إلا كل طويل عمر، وهذا الأمر يجعل الطلاب يقومون بزيارات لأصدقائهم المستأجرين في أحياء قريبة من المدينة بغية الحصول على حمّام أسبوعي.

ولكي تعرف مدى الكذب الممارس علينا تذكر صفحة الفيس المخصصة للمدينة الجامعية أن: «هناك مرافق عامة لتأمين المياه الساخنة للطلاب ويتم تشغيلها أربعة أيام أسبوعيا بالإضافة إلى وجود هاتف في كل غرفة لخدمة الطلاب والاتصال مع ذويهم» وكل ذلك غير صحيح على أرض الواقع.

أما غرف الوحدة الأولى والمخصصة من الأصل لطالبين فقط, فقد وصل العدد فيها إلى ستة طلاب.

الطالبة «وعد» تتحدث عن النقص الحاد في عدد «الاسنفجات» والبطانيات، حيث يضطر الطلاب لجلب البطانيات والاسفنجات من بيوتهم أو شرائها من خارج المدينة، فالحصول على اسفنجة وبطانيات كافية يحتاج إلى واسطة كبيرة.

أما بخصوص السؤال عن دراسة الطلاب في هذا الجو الخدمي السيئ؟ فيجيب «نعمان» بأن معظم الطلاب يدرسون في المكتبة المركزية الموجودة في المدينة، لأنه من المستحيل الدراسة في الغرف في ظل هذا الحال الخدمي والأمني.

تعود «وعد» لتتحدث عن السرقات العلنية التي يقوم بها طلاب الاتحاد الوطني وكتائب البعث لقبضات الأبواب وللبطانيات وللطاولات وللأسرّة ولأي غرض يريدون الحصول عليه، وذلك أمام عيون إدارة المدينة العاجزة عن فعل شيء أمام السطوة الأمنية المعطاة لهؤلاء.

ورغم كل هذه الظروف السيئة، ما زال الطلاب يحلمون بشهادة علمية, ومستقبل أفضل لسوريا.

حرية - السنة الثانية - العدد (٧١) ٢٠١٤/١/١٣

تنظيم داعش يتحول إلى عدو خطير لحرية الإعلام

مراسلون بلا حدود ٣٠ كانون الأوّل ٢٠١٣

عبّرت منظمة مراسلون بلا حدود عن إدانتها الشديدة للانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها الجماعة الجهادية المدعوة «الدولة الإسلامية في العراق والشام» في حق وسائل الإعلام والمهنيين الإعلاميين في العراق وفي الأراضي السورية "المحررة".

وقالت منظمة مراسلون بلا حدود في بيانها: «إن المنظمة تُعبّر عن قلقها كما عن شجبها الصارم للاعتداءات المتزايدة التي بدأ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يرتكبها في حق الإعلاميين في كل من العراق وسوريا. فهذه الجماعة الجهادية، التي تسعى بشتى الطرق إلى السيطرة على نشر الأخبار، أصبحت تستهدف بانتظام الصحفيين ووسائل الإعلام التي لا تشاطرها نفس الإيديولوجية. ومن أجل ذلك، فإنها تلجأ إلى التهديد والاختطاف والتعذيب والاغتيال وكل ما من شأنه نشر الرعب في صفوف الصحفيين. ففي سوريا، حيث أصبحت عملية جمع الأخبار ونشرها من أخطر المهن، يبقى الدور الذي تعلبه وسائل الإعلام المحلية حيوياً في نقل ما يجري على الميدان؛ فهي الوحيدة القادرة على اطلاعنا على مجريات الأحداث في البلاد. لذلك، فإن الهجمات التي تستهدف هذه المؤسسات الإعلامية تُشكل بكل تأكيد جرائم حقيقية في حق حرية التعبير والإعلام. ونحن ندين بشدة هذه الانتهاكات والجرائم المرتكبة من طرف هذه الجماعة المسلحة».

وفي بيان نشرته عدة مواقع جهادية بتاريخ ٢٣ كانون الأول ٢٠١٣، تبنّت الدولة الإسلامية في العراق والشام الهجوم الذين استهدف في نفس اليوم مقر القناة الفضائية صلاح الدين في تكريت (شمال العراق)، والذي تسبب في مقتل خمسة موظفين. وقد أكد البيان بأن القناة كانت تُروّج معلومات كاذبة وصورة مغلوطة عن المجتمع السني، كما ذكر بالتفصيل الظروف التي نُفّذت فيها عملية الهجوم.

وفي المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، يقوم هذا الأخير بأعمال تتسم بنفس مستوى العنف والقمع في حق الفاعلين الإعلاميين. وكانت منظمة مراسلون بلا حدود، في تقريرها المُعَنون «الصحافة في سوريا، مهمة مستحيلة؟»، الذي نشرته بتاريخ ٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣، قد ذكرت بأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قد تحول إلى واحد من أهم مكامن المخاطر التي تتهدد حرية الصحافة. وهكذا، فإن هذا التنظيم قد يكون مسؤولاً عن اغتيال عدد من الصحفيين ، إضافة إلى منع نشر بعض المطبوعات التي تُعتبر «كُفرية». ففي ٢٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣، منع مقاتلون من هذا التنظيم توزيع مطبوعتين في مدينة الرقة، هما صحيفة «طلعنا عالحرية» ومجلة «الغربال»، وعمدوا إلى حرق النسخ المحجوزة.

يُذكر أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قد قام بنهب وتخريب عدد من مقرات وسائل الإعلام، إضافة إلى اختطاف حوالي عشرة صحفيين سوريين وأجانب, وقد زادت حدة هذه الممارسات بصورة مقلقة خلال الأيام الأخيرة، حيث تعرض ما لا يقل عن خمس مؤسسات إعلامية للاعتداءات؛ ففي ٢٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣، هاجم أفراد من التنظيم مقر قناة «شدا الحرية» المقربة من المعارضة، واختطفوا خمسة من موظفيها، هم: أمين أبو محمد، ماهر حصرومي، أبو يونس، تيم الشامي، وسلطان الشامي. وقد نُفّذ هذا الهجوم بضعة أيام من نشر القناة لحوار صحفي لعدنان العرعور يتهم فيه التنظيم بالخيانة وارتكاب جرائم القتل.

وفي مساء ٢٧ كانون الأول، هاجم مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المكتب المشترك لوكالة «شهبا» الإخبارية وشبكة «هنانو» الإخبارية، الواقع في حي هنانو بمدينة حلب, وبعد نهب المقر وتخريبه، صادر المسلحون معدات المؤسستين الإعلاميتين واختطفوا المراسل ميلاد الشهابي الذي كان يعمل لهاتين المؤسستين منذ أكثر من سنة. وقد وقع هذا الاعتداء على بعد أمتار قليلة من المقر العام للشرطة الثورية دون أن يُحرّك أفراد هذه الأخيرة ساكناً. ويوم ٢٨ كانون الأول، هاجمت نفس الجماعة مكاتب مؤسستين إعلاميتين أُخريين، هما: إذاعة «فريش إف إم»، والمكتب الإعلامي لإدارة مدينة كفرنبل. وأثناء الهجوم، عمد المسلحون مرة أخرى إلى نهب كامل المعدات التي توجد في هذه المكاتب، كما اختطفوا كذلك ستة مواطنين صحفيين، هم: صلاح عبد القدير جعار، أحمد حمدو البيوش، حمود جنيد، عبد الله سلوم، أحمد محمد الجناك، عبد الله موفق الحمادي، قبل أن تُطلق سراحهم في اليوم الموالي.

وعلى غرار جبهة النصرة، أصبح تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مرشحاً هو الآخر للانضمام إلى قائمة صائدي حرية الإعلام التي تنشرها منظمة مراسلون بلا حدود سنوياً.

للاطلاع:

http://ar.rsf.org/30/12/2013/httpen-rsf-orgiraq-isis-major-threat-to-media-freedom-45680-html/

خمسة أطباء مخطوفون في شمال سوريا يعملون مع «أطباء بلا حدود»

أطباء بلا حدود ١٠ كانون الثاني ٢٠١٣

بعد مرور أسبوع على أخذ أفراد من طاقم منظمة أطباء بلا حدود من منزل تابع لها في شمال سوريا ليلة ٢ كانون الثاني، تواصل المنظمة بذل قصارى جهدها من أجل العودة الآمنة لزملائها. الزملاء المفقودون هم من بلجيكا والدانمارك وبيرو والسويد وسويسرا. وقد كانوا يعملون في مستشفى تديره المنظمة وتوفر فيه الرعاية الطبية الأساسية للسكان المتضررين جراء النزاع في سوريا حيث أصبحت الاحتياجات الإنسانية والطبية هائلة.

وخلال السنتين الماضيتين، أنشأت المنظمة ستة مستشفيات ميدانية ومركزين صحيين في شمال سوريا. وقد وفرت فرقنا الطبية حتى الآن ١٠٢,٨٢٨ استشارة، منها ٤٠,٠٥٢ في غرف الطوارئ. وتركز المنظمة على علاج الأمراض المزمنة مثل داء السكري وارتفاع ضغط الدم كما تعالج الإصابات الناجمة عن القذائف والقنابل والرصاص. وأجرت الفرق حتى الآن ٤,٨٩٩ عملية جراحية و ١,٥١٦ ولادة آمنة. بالإضافة إلى ذلك، تدعم المنظمة أكثر من ٨٠ مرفقاً صحياً في جميع أنحاء البلاد. أما في البلدان المجاورة، فقد أجرت المنظمة ٢٦٤,٢٦٥ استشارة للاجئين السوريين.

كما نشدد على أن المعلومات الموجودة في هذه الصفحة هي معلومات رسمية من قبل المنظمة بشأن هذه الحادثة. وبناءً على ذلك، تشكل جميع التقارير الأخرى معلومات لم توفرها المنظمة رسمياً ولا تؤكدها.

علماً أنّ منظمة «أطباء بلا حدود» منظمة طبية إنسانية دولية تعمل بصورة مستقلة تماماً عن أي أجندة سياسية أو دينية, تأسّست سنة ١٩٧١. وتوفر المنظمة الرعاية الطبية بموجب المبادئ الإنسانية لأخلاقيات مهنة الطب وعدم التحيز. لديها مكاتب في ١٩ بلدا تدعم المشاريع القائمة في نحو ٦٥ بلداً. وتعتمد المنظمة في عملها في سوريا على التبرعات الخاصة حصراً ولا تقبل أي أموال من أي حكومة كانت لمشاريعها في البلاد.

للاطلاع:

http://www.msf-me.org/ar/news/news-media/news-press-releases/news403-.html

حرية - السنة الثانية - العدد (٧١) ٢٠١٤/١/١٣

الطريق إلى جنيف.. عبر موسكو

محمد سليم

أجّل الائتلاف حسم قراره بشأن المشاركة في مؤتمر جنيف ٢ إلى ١٧ من الشهر الجاري، أي إلى ما قبل الموعد المقرر للمؤتمر بخمسة أيام فقط.

ولكن ليس موعد المؤتمر هو الذي أملى هذا التأجيل بل مناسبة أخرى لا تقل أهمية، فليس موضع شك أن الهيئة العامة للائتلاف قد أرجأت التصويت لتنتظر ما تسفر عنه زيارة الائتلاف المرتقبة إلى موسكو يوم الثلاثاء المقبل (١٤ كانون الثاني). لماذا تكتسب زيارة موسكو هذه الأهمية؟ ولماذا الربط بينها وبين قرار المشاركة أو عدمها؟

بات واضحاً أن روسيا هي عرابة المؤتمر والمنسق العام لمجرياته، إنها من سيتولى إدارته ووضع جدول أعماله وتوجيه مداولاته، وهي ستكون القوة الدافعة لانطلاقه واستمراره، ولا نبالغ إذا قلنا إن مؤتمر جنيف سيكون روسياً بمعنى ما، ولقد انتزع الروس هذا الدور بموافقة ورضا من الولايات المتحدة الأمريكية، والتي قيل الكثير عن الأسباب التي تدفعها إلى النأي بنفسها عما يجري في سوريا. يكتفي الأمريكيون، منذ إنجازهم صفقة الكيماوي، بدور المساعد للمايسترو الروسي، ولكن حتى المهمة التي أخذوها على عاتقهم في هذا السياق، أي التكفل بإقناع المعارضة، لا تزال متعثرة، والسبب هو الفتور الأمريكي وعدم الجدية في الإقناع، ما يوحي أن واشنطن تتراجع حتى عن دور المساعد مكتفية بدور المراقب عن بعد. لذلك فإن ما يدور في خلد موسكو يرقى إلى مستوى العامل الحاسم في مدى جدية المؤتمر وجدواه، وهذا بالضبط ما سيذهب وفد الائتلاف يوم الثلاثاء لاستكشافه.

راجت منذ أشهر قليلة روايات وتسريبات تفيد بتوصل الروس إلى تسوية (مقنعة)، تقوم على مرحلة انتقالية يبقى فيها النظام دون رأسه، مع إجراء كل ما يلزم لإرضاء المعارضة: تعديلات مهمة في الدستور، وقانون أحزاب أكثر تطوراً، وحكومة انتقالية ذات تمثيل عادل وصلاحيات واسعة.. ومع أن هذا السيناريو لا يجسد رؤية الائتلاف الوطني للحل الأمثل، إلا أنه يفتح الباب أمام حل واقعي يتحقق بالتدريج، أو، على الأقل، فإن مثل هذا السيناريو يشكل مادة قابلة للنقاش والتفاوض. ومن هنا فقد تقبل الائتلاف إشارات الانفتاح الروسي وقدم إشارات مقابلة على إمكانية حضوره المؤتمر ولعب دور فاعل فيه، يحدوه الأمل في تطوير التسوية الروسية واستثمار العناصر الإيجابية فيها.. ولكن الأيام المنصرمة حملت من موسكو إشارات معاكسة مقلقة، فقد كثر الحديث الروسي عن «التكاتف لدحر الإرهاب» كهدف أول، وربما أوحد، للمؤتمر، كما ازداد حماس الروس لإقناع القوى الأخرى بأن «بقاء الأسد أقل خطراً من وصول الإرهابيين إلى سدة الحكم»، وكان هذا كفيلاً بإشعال الشك لدى الائتلاف والخوف من أن الموقف الروسي، الداعم للنظام والداعي لديمومته، لا يزال على حاله، وأن كل المرونة التي أبداها الروس هي شكليات اقتضاها دور الوسيط.

سيذهب وفد الائتلاف إلى موسكو ليستطلع حقيقة الموقف الروسي، وليحاول إقناع الكرملين بأن عقارب الساعة لا يمكنها العودة إلى الوراء، فإن كان الموقف الروسي مرناً ومنفتحاً على إمكانية التغيير ستغدو المشاركة في جنيف ذات معنى وجدوى، وإلا فإن المؤتمر لن يكون إلا تضييعاً للوقت، والمشاركة لن تكون إلا مادة للتصوير التلفزيوني.

موجبات الذهاب إلى جنيف

ياسر عطا الله

ربما يتوصل الائتلاف الوطني إلى نتيجة مفادها أن لا جدوى من حضور مؤتمر جنيف ٢، إذ أن الإشارات المتوفرة إلى الآن، ونحن على مسافة أسبوع واحد من الموعد المقرر، لا تبشر بالخير ولا تدفع على التفاؤل.

وحسب قراءة واقعية يتبناها كثير من الائتلافيين فإن عناصر نجاح المؤتمر لا تزال غائبة، فالنظام بعيد تماماً عن القبول بمجرد المشاركة في الحكم وتسيير شؤون البلاد، فما بالنا بالحديث عن تسوية تفضي، ولو آجلاً، إلى تسليمه السلطة وتخليه عن تسيير شؤون البلاد؟! والأنكى أن داعميه الروس، وهم من يفترض بهم تولي مهمة إقناعه وتليين تصلبه، لا يزالون يبدون مساندة كبيرة وغير مشروطة لموقفه الحديدي، بل إن تصريحاتهم الأخيرة توحي بأنهم، هم أنفسهم، صناع هذا الموقف.

الإيرانيون، من جهتهم، يجاهرون برؤيتهم للحل الذي يجب أن يتمخض عنه مؤتمر جنيف: بقاء النظام على وضعه الراهن، مع تعهده بالمقابل أن يعفو عن خصومه ويسامحهم! وفي حال فشل المؤتمر في الوصول إلى هذه الغاية فالبديل الإيراني هو الحرب المفتوحة حتى آخر سوري.

أما الأمريكيون فهم يراوحون مكانهم الذي لم يبرحوه منذ اليوم الأول للثورة، بل أن حماسهم للتذكير بـ «أيام النظام المعدودة» قد فتر، فصاروا يكتفون بالعبارات الإنشائية والمواعظ الحسنة، وبالنسبة إلى موقفهم من جنيف ٢ فهو لا يتعدى الدعاء بالتوفيق..

إذاً من الذي سيقدم الدعم الفعلي للمؤتمر؟ من الذي سيدفع باتجاه حل عادل؟ ومن الذي سيقدم الضمانات؟ وفي ظل إجابات سلبية عن هذه الأسئلة فما الجدوى من الذهاب إلى جنيف؟

غير أن هناك قراءة أخرى لا تعدم، بدورها، نصيباً من الواقعية. يقول أصحاب هذه القراءة: صحيح أن المعطيات المتوفرة تنبئ بفشل ذريع للمؤتمر، وصحيح أن الحد الأدنى من الضمانات لم يتحصل، وعلى الأرجح لن يتحصل في الأسبوع المتبقي، ومع ذلك فما الضير من حضور المؤتمر؟

«النظام سيذهب إلى هناك فيما قواته مستمرة في القتل»؟.. حسناً والمعارضة ستذهب إلى هناك وقواتها مستمرة أيضاً في القتال والمقاومة، ما يعني أن شيئاً لن يتغير على الأرض

وأن عقد المؤتمر لن يفضي تلقائياً إلى إلقاء السلاح والاستسلام.

ثم أن آخر ما ينقص المعارضة السورية الآن هو تهمة «تعطيل المؤتمر وإهدار الفرصة الأخيرة للسلام»..

«تضييع وقت»؟ أجل ولكن يستطيع الائتلاف تفريغ عدد من أعضائه لخوض مفاوضات ماراثونية لا طائل منها، في انتظار أن يعلن أحد آخر، غير المعارضة السورية، فشل المؤتمر وانفضاض المولد.

لا شك أن المجتمع الدولي قد خذل السوريين، ومع ذلك فالائتلاف مطالب بالاستمرار في تقديم أوراق اعتماده لهذا المجتمع، وقد قدمت المعارضة، منذ أيام، ورقة اعتماد هامة بانقضاضها على (داعش)، فظهرت، عن حق، بمظهر القادر على دحر الإرهاب، فلا يجوز أن تضيع هذا الإنجاز وتظهر بمظهر غير الراغب في السلام.

حرية - السنة الثانية - العدد (٧١) ٢٠١٤/١/١٣

أبعاد الحرب على (داعش)

هشام القاسم

كان لافتاً إطلاق بعض وسائل الإعلام وصف «انتفاضة» على العمليات العسكرية التي تشهدها مناطق سورية عديدة ضد «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش)، والواقع أن هذا الوصف لا يجانب الواقع، فالتصدي للتنظيم المتشدد بدأ عبر حراك شعبي أهلي، على شكل مظاهرات سلمية بداية قبل أن يصار إلى حمل السلاح، وإذا كانت فصائل من الجيش الحر تقود المعارك الطاحنة على جبهات مختلفة فإن التذمر الشعبي المتنامي من (داعش) كان حافزها الأساسي، كما أن الحاضنة الشعبية الجاهزة كانت الضمانة لنصر حاسم تبدو هذه الفصائل في طريقها إليه.

كانت البداية الأسبوع الماضي، عندما تشكل (جيش المجاهدين) من عدد من التنظيمات المسلحة في غرب حلب، فكان هذا (الجيش) أول من بادر الى خوض معركة مع مقاتلي (داعش) في مدينة الأتارب، ثم انضم الى الصراع كل من (جبهة ثوار سورية) وتجمع جديد تشكل في ريف اللاذقية أطلق عليه (حركة شباب اللاذقية الأحرار). واتسعت (الانتفاضة) وازداد عدد المنخرطين فيها، فأطبقت (الجبهة الإسلامية) الحصار على المقر العسكري لـ (داعش) في بلدة الدانا في ريف إدلب، وخاض (لواء التوحيد) معركة شرسة ضد التنظيم المتشدد في بلدة مارع، وسيطر مقاتلو (الجيش الحر) على بلدة سلقين.. وتتالت المعارك لتشمل أماكن كثيرة في حلب وريفها وريف إدلب وريف اللاذقية.. وسرعان ما انهارت معنويات مقاتلي (داعش)، فانسحبوا بلا قتال من مواقع عديدة لهم، كما قام العشرات

منهم بتسليم أنفسهم إلى مقاتلي المعارضة. وقد جاءت هذه النتائج مؤكدة ما كان يردده خبراء كثيرون عن أن «وجود (داعش) ليس متجذراً بل محكوماً بالخوف والسطوة، ومجرد زوالهما فإن نفوذ التنظيم سيتراجع».

وكما هو متوقع فقد أعلن (الائتلاف الوطني) دعمه الكامل لهذه (الانتفاضة)، وقال في بيان له: «من الضروري أن يستمر مقاتلو المعارضة بالدفاع عن الثورة ضد ميليشيات الأسد وقوى القاعدة التي تحاول خيانة الثورة».

يذهب البعض إلى أن المعركة ضد (داعش) جاءت متأخرة سنة كاملة، وأنه كان يتوجب على المعارضة المسلحة (الجيش الحر خاصة) أن تتصدى لهذا التنظيم حال دخوله على خط الثورة السورية مطلع العام المنصرم.

وكان بعض مناصري الثورة السورية قد ناشدوا الجيش الحر، منذ شهور، بقتال الدولة الإسلامية حتى القضاء عليها، أو على الأقل، إخراجها من صفوف الثورة، وبالتالي من الأراضي السورية، فهذا التنظيم الذي يدعي محاربة النظام إنما يحارب الثورة ويمعن في تفتيت المجتمع المفتّت أصلاً، كما أنه «يفتح البلد، إلى ما لا نهاية، على إرهاب عابر للحدود تستحيل معه إعادة بناء سوريّة، لا غداً ولا بعد غد، فيما تُضعف أسباب التضامن مع الثورة في أوساط الرأي العام الغربيّ»، واقترح هؤلاء على المعارضة السورية أن تبادر إلى عقد مقايضة مع الغرب: «يمنحها درجة أعلى من الدعم العسكريّ مقابل أن تتولّى هي التخلّص من (داعش) وشبيهاتها».

يومها رأت قيادات المعارضة في هذه النصيحة «وصفة مؤكدة لتعميق الكارثة»، فأن تشرع المعارضة بمحاربة التنظيمات المتشددة، يعني أن تشرع بـ «اقتسام جلد الدب قبل اصطياده»، فلا تفعل بذلك إلا إتاحة الفرصة أمام هذا الدب لأن يبطش بها وبهذه التنظيمات معاً. ثم إن جيش الثورة السورية يعاني من نقص العدد والعتاد، وكذلك نقص الخبرة في محاربة الإرهاب، وبالتالي ستفضي المعركة ضد التنظيمات المتشددة إلى مزيد من التبعثر والشرذمة، بل وإلى تقديم رأس الثورة على طبق من فضة إلى من يلح في طلبه..

وقد استقر رأي هذه القيادات على أن الحل الأمثل هو أن تقوم المعارضة بعزل نفسها عن الجماعات المتطرفة، والتنصل من شعاراتها، مع تجنب الاحتكاك بها، وتركها تقاتل النظام بطريقتها، وبعد سقوط النظام سيكون هناك كلام آخر، بل ربما معركة أخرى.

فما الذي استجد حتى تغير المعارضة استراتيجيتها؟

لقد تجاوزت (داعش) كل الحدود وأمعنت في قتال الثورة، فعلاً لا مجازاً، ويقدم بيان لـ (الجبهة الإسلامية) صورة معبرة عن ذلك. يعدد البيان بعضاً من تجاوزات (داعش): «دهم غرفة عمليات الثوار في محيط اللواء ٩٣ في عين عيسى قبل موعد اقتحام اللواء بفترة وجيزة وأسر قادة العملية وسلب الأسلحة والذخائر ودبابتين عائدتين لنا، ودهم مقرات تابعة لجبهتنا في منطقة حارم وأسر ٣٠ مجاهداً والاستيلاء على أسلحتهم، ودهم مقرات الفرقة ١٣ في مدينة كفرنبل والاستيلاء على الأسلحة والذخائر، ودهم المكتب الإعلامي في مدينة كفرنيل واعتقال الإعلاميين، ومهاجمة الثوار في مدينة مسكنة والاستيلاء على مقدراتهم من السلاح والذخائر وقتل العديد منهم..». وبالطبع فإن هذه التجاوزات لم تقتصر على الجبهة الإسلامية بل طالت جميع فصائل المعارضة المسلحة، ولكن الأهم هو سلوك (داعش) الفض مع الأهالي، إذ طبقت عليهم فهمها المتشدد للشريعة، فعذبت وقطعت الأيدي والرؤوس، وسجنت كل من يخالفها الرأي، وأشهرت سلاح التكفير في وجه كل المنتمين إلى التيارات السياسية الليبرالية والعلمانية وحتى الإسلامية..

ومن جهة ثانية فقد تعمقت الشكوك في حقيقة مقاتلة (داعش) للنظام، إذ ظل هذا التنظيم الغامض بمنأى عن المعارك الدامية التي خاضتها الفصائل الأخرى ضد القوات النظامية وميليشيات الموالاة، وبدلاً من ذلك فقد كان يركز هجومه على المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، وكان يخطف ويقتل ما يستطيع من رموز المعارضة وقادتها. كل هذا جعل الكثيرين ينسبون (داعش) إلى القوى المساندة للنظام وينكرون عليها انتماءها للثورة، وحسب متحدث باسم الجيش الحر فإن «المعارضة لا تقاتل على جبهتين بل جبهة واحدة، ذلك أن (داعش) هي جزء من جبهة النظام».

وثمة عامل مهم آخر فقد تسببت (داعش) بتغيير ملموس في الرأي العام العالمي إزاء الثورة السورية، كما أن بعض الدول الداعمة للثورة بدت وكأنها في صدد تغيير حساباتها، وتعاظمت الإشارات على أن دولاً غربية صارت أقرب إلى الرؤية الروسية القائلة بأن «بقاء النظام أقل خطراً من وصول الإرهابيين إلى سدة الحكم»، ومن هنا فقد كان لزاماً على المعارضة التحرك لنسف هذه المقولة وإثبات أنها هي المؤهلة لمجابهة الإرهاب وليس النظام المتداعي والذي حرص أصلاً على خلق بيئة مواتية للإرهاب والتطرف.

لقد توفرت، إذاً، جميع أسباب (الانتفاضة)، فماذا عن توقيتها؟

ربما يكون للتوقيت علاقة وثيقة باقتراب موعد جنيف ٢، وإذا كان الروس والإيرانيون يريدونه مؤتمراً لـ «حشد الجهود ضد التطرف والإرهاب في سوريا»، وصولاً إلى الإبقاء على النظام «القادر وحده على مجابهة الإرهاب»، فإن المعارضة أرادت الذهاب إلى جنيف وفي جعبتها نموذج عملي على أهليتها في محاربة الإرهاب وتطويقه وعزله عن صفوفها، وبذلك تسحب البساط من تحت الروس وتعيد ترتيب أولويات المؤتمر.

إعادة صياغة «صورة» التاريخ ... هرباً من صور الواقع

يارا بدر

قبل فترة وجيزة من اندلاع الثورة السورية, كانت ثقافة «المسلسلات الرمضانية» أحد أسس الثقافة السورية الواهنة والمحدودة آنذاك, نظراً لتعدّد الشروط غير المُعلنة والمرهونة بقراءة الشخص العامل ضمّن لجنة «الرقابة الفكرية» و«رقابة النشر», وبالتالي بثقافته ومُحدداته الخاصة ل «المسموح عرضه» و«كتابته» و«نشره» أو المنوع.

في تلك الفترة حطّم مسلسل «باب الحارة» المنتمي إلى تصنيف «مسلسلات البيئة الشاميّة» الأرقام القياسية من حيث المتابعة السورية والعربية, ومن حيث كم الانتقادات الفكرية. مسلسل قدّم مُجتمعاً مُتخلّفاً, جاهلاً, حارة لا أحد من أبناءها مُتعلّم, نساؤها مُحددات في مستوى الوجود الفيزيولوجي للإنسان, حيث الغاية هي التزاوج والتكاثر. والأهم أنّ مُجتمع «الصالحين» هذا يدخله الشر دائماً من الخارج, تُفتتح بوابته في بداية المسلسل وتُغلق مع استتباب أمان الحارة في نهايته.

لطالما تساءل صحفيون ومثقفون سوريون: عن أيّ حارة دمشقيّة يتحدّثون؟!! فسوريا عرفت قبل الاستقلال عن الانتداب الفرنسي (١٩٤٦) ثماني جمعيّات نسائية (جمعية يقظة الفتاة العربية- ١٩١٥/ جمعية النجمة الحمراء- ١٩٢٠/ جمعيّة النادي الأدبي النسائي- ١٩٢٠/ جمعية نقطة الحليب ١٩٢٢/ جمعية يقظة المرأة الشامية- ١٩٢٧/ جمعية دوحة الأدب-١٩٢٨/ جمعية خريجات دور المعلمات- ١٩٢٨) على سبيل المثال, وهي الفترة الزمنية التي عرضت لها الأجزاء السيئة الخمس من المسلسل المذكور, فترة تاريخية عرفت شخصيّات مثل «فارس الخوري» (١٨٧٣-١٩٦٢) أي عاصر فترة ما قبل الاستقلال والاستقلال وما بعده, وهو أحد واضعي الدستور السوري، ومن مؤسّسي كلية الحقوق في دمشق ونقابة المحامين، عميداً للكتلة الوطنية، من مؤسسيّ وأساتذة «معهد الحقوق العربي»، كما انتخب فارس الخوري رئيساً للمجلس النيابي السوري عام ١٩٣٦ ومرة أخرى عام ١٩٤٣، كما تولى رئاسة مجلس الوزراء السوري ووزيراً للمعارف والداخلية في تشرين أول عام ١٩٤٤, وهو الذي كان مثل سوريا في الأمم المتحدة, وأصبح رئيساً لمجلس الأمن الدولي ١٩٤٧.

في الجزء الخامس الذي يتحوّل فيه رجالات الحارة المحكومون بمشورة «أبو شهاب» إلى ثوار, علماً أننا كمشاهدين لطالما تساءلنا حول حقيقة سبب هذا الانتماء, هل هو القوّة الاقتصادية أم القوّة العضليّة على طريقة «فتوة» الأفلام المصريّة القديمة أم القوّة المعرفية التي لم يظهر أي أسس لها في تاريخ الشخصية المُقدمة دراماياً, خاصة وأنّ حكيم الحارة أو مرجعيتها التي تفصل في خلاف المواطنين البسطاء هو شيخ الحارة. أياً يكن فقد رفع الثوّار علم سوريا ذي الألوان الأخضر والأبيض والأسود والنجمتين الحمر في معركتهم مع الاستعمار الفرنسي, وهو العلم الذي رفعه شباب الحراك الثوري في سوريا ٢٠١١ علماً لهم, وليس علم الجمهورية السورية ذي الألوان الأحمر والأبيض والأسود والنجمتين الخضر, الذي أقر بعد تعديل المادة السادسة من دستور عام ١٩٧٣.

علم «الثورة» ٢٠١١ أو ما يسميّه إعلام النظام السوري «علم الانتداب» لم يكن النقطة الوحيدة الإشكالية التي قرّر صنّاع السينما السورية وفق الطريقة الرقابية الستالينية حذفه, ففي الوثيقة التي أصدرتها «لجنة صناعة السينما والتلفزيون» في سوريا بتاريخ ٢٢-١٢-٢٠١٣ وحرصاً منها على: (على عدم تورطكم في شراء النصوص ودفع ثمنها ثمّ عدم الموافقة عليها, أو طلب تعديلها من قبل الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون, نورد لكم فيما يلي المُلاحظات الواردة من وزارة الإعلام في كتابها المُقدّم للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون برقم ٢٤١١/ تاريخ ٢١-١٢- ٢٠١٣ بالنسبة لتصوير الأعمال التلفزيونية «البيئة الشاميّة» حيث يتعهد المخرج والمنتج بالتأكيد على مايلي:

- لا صورة لعلم الانتداب «العلم السوري السابق» /- لا ذكر لعبارات «ثوار الغوطة أو ثوار أي مكان آخر/ - الشيخ ليس المرجعيّة بمفرده/ - دور المرأة الحضاري/ - دور العلم والتعليم والمثقفين/ - تظهير الجانب الحضاري وليس المُتخلّف لدمشق.)

الأمر الذي يُثير السخرية المُبكيّة في حقيقة الأمر, إذ وعلى الرغم من كل الدماء التي سالت, لا يزال المثقفون والفنانون في سوريا يواجهون مؤسسة يقوم وجودها على إلغاء وجودهم, وتحويلهم من مبدعين إلى مُنفّذين. مؤسسة لا تزال تلغي حق الآخر بالقراءة الخاصة الفكرية والفنية, وتفرض عليه قراءتها الخاصة المُصاغة وفق النسيج الأمني السياسي للنظام الحاكم, فهل حذف مفردة «ثوّار الغوطة» يُلغي حقيقة وجودهم؟!! وهل إلغاء صورة العلم

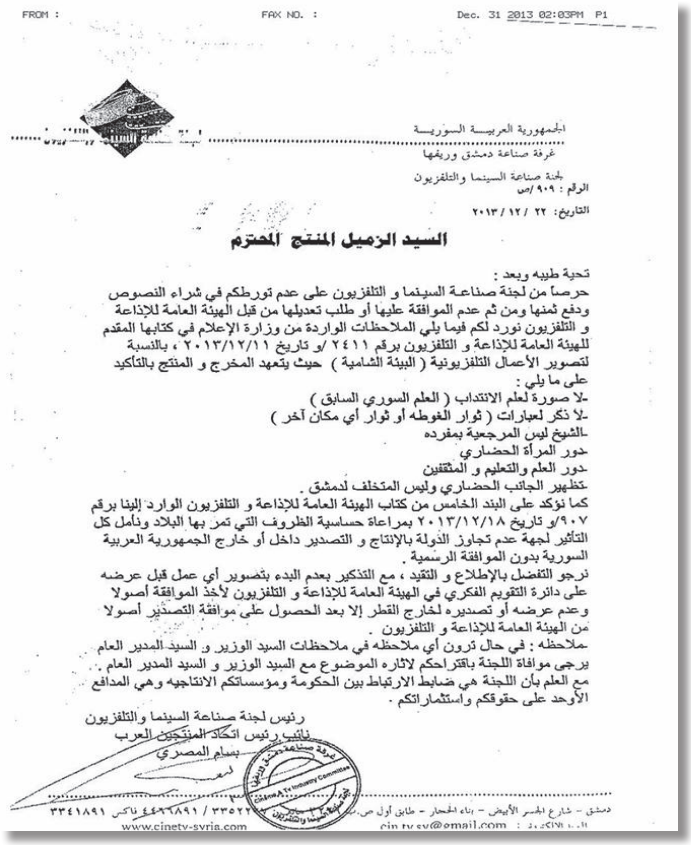
FROM : FAX NO. : Dec. 31 2013 02:03PM P1

الجمهورية العربية السورية
غرفة صناعة دمشق وريفها
لجنة صناعة السينما والتلفزيون
الرقم : ٩٠٩ /ص
التاريخ: ٢٢ / ١٢ / ٢٠١٣

السيد الزميل المنتج المحترم

تحية طيبه وبعد :
حرصاً من لجنة صناعة السينما و التلفزيون على عدم تورطكم في شراء النصوص ودفع ثمنها ومن ثم عدم الموافقة عليها أو طلب تعديلها من قبل الهيئة العامة للإذاعة و التلفزيون نورد لكم فيما يلي الملاحظات الواردة من وزارة الإعلام في كتابها المقدم للهيئة العامة للإذاعة و التلفزيون برقم ٢٤١١ /و تاريخ ٢٠١٣/١٢/١١ ، بالنسبة لتصوير الأعمال التلفزيونية (البيئة الشامية) حيث يتعهد المخرج و المنتج بالتأكيد على ما يلي :
-لا صورة لعلم الانتداب (العلم السوري السابق)
-لا ذكر لعبارات (ثوار الغوطه أو ثوار أي مكان آخر)
-الشيخ ليس المرجعية بمفرده
-دور المرأة الحضاري
-دور العلم والتعليم و المثقفين
-تظهير الجانب الحضاري وليس المتخلف لدمشق .
كما نؤكد على البند الخامس من كتاب الهيئة العامة للإذاعة و التلفزيون الوارد إلينا برقم ٩٠٧/و تاريخ ٢٠١٣/١٢/١٨ بمراعاة حساسية الظروف التي تمر بها البلاد ونأمل كل التأثير لجهة عدم تجاوز الدولة بالإنتاج و التصدير داخل أو خارج الجمهورية العربية السورية بدون الموافقة الرسمية .
نرجو التفضل بالإطلاع و التقيد ، مع التذكير بعدم البدء بتصوير أي عمل قبل عرضه على دائرة التقويم الفكري في الهيئة العامة للإذاعة و التلفزيون لأخذ الموافقة أصولا وعدم عرضه أو تصديره لخارج القطر إلا بعد الحصول على موافقة التصدير أصولا من الهيئة العامة للإذاعة و التلفزيون .
ملاحظه : في حال ترون أي ملاحظه في ملاحظات السيد الوزير و السيد المدير العام يرجى موافاة اللجنة باقتراحكم لاثاره الموضوع مع السيد الوزير و السيد المدير العام .
مع العلم بأن اللجنة هي ضابط الارتباط بين الحكومة ومؤسساتكم الانتاجيه وهي المدافع الأوحد على حقوقكم واستثماراتكم .

رئيس لجنة صناعة السينما والتلفزيون
نائب رئيس اتحاد المنتجين العرب
بسام المصري

دمشق - شارع الجسر الأبيض - بناء المحبار - طابق أول ص.ب ٣٣٥٢٢ / ٤٤٦٦٨٩١ فاكس ٣٣٤١٨٩١
www.cinetv-syria.com cin.tv.sy@gmail.com

السوري السابق يُلغي حقيقة وجوده التاريخية؟!!

لماذا لم تهتم الحكومة السورية بحقيقة التاريخ السوري الذي عرف وصنعه أشخاص مثل «فارس الخوري» وفضلّت شخصيّات الشيخ, وأزعر الحارة, وحشد جهلة بسطاء غارقون في تكاثرهم وثرثرتهم لتصدّرها كصورة عن سوريا إلى البلدان العربية؟ ولماذا تهتم اليوم بإبراز دور المثقفين والمتعلمين؟!! هل هذه هي النهضة الإصلاحية مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية ٢٠١٤؟! هل إبراز دور المرأة كما كان فعلاً في الحياة والمجتمع بوصفها أكثر من آلة تفريخ وضمان نسل ينشغل سكان الحارة بأكملهم بعدم إنجابها وبالبحث عن زوجة ثانية وثالثة ورابعة لزوجها؟ لماذا كان العمل على تقديم المرأة السورية بهذا الشكل, عمل مقصود عبر منح خمس موافقات على خمس أجزاء تمثّل وصمة عار في تاريخ الثقافة السورية عموماً. وهل نفهم من هذه التعديلات أنّ المؤسسة الرسميّة ربما أحالت جزء من «الأزمة» التي تمر بالبلاد اليوم- بحسب تعريف النظام السوري للوضع- إلى جذور الثقافة التي صدّرتها, ثقافة عادت لتنقلب ضدّها. خاصة وأنّ مثل هذه القراءة تتماشى وتعريف النظام السوري للثوّار بكونهم شباب متخلفون جهلة وإمّا إرهابيون قادمون من خارج البوابة السورية. وبالتالي فإنّ مجموعة من الحذوفات والتعديلات في المنهج الثقافي كافيّة لإصلاح الخلل في المجتمع بالتوازي مع اليد التي تضرب من حديد؟ دون حتى أن نسمع من وزير الثقافة أو وزير الإعلام أو أي جهة مسؤولة اعتذاراً عن تلك الثقافة التي تمّ بقرارات مُشابهة صناعتها والترويج لها والاحتفاء بها باعتبارها مُنجزاً ثقافياً سورياً.

ثلاث سنوات من دماء السوريين, ولا يزال البعض, كما نفهم من هذه الوثيقة, قاصر النظر أو مُصمّم على قصر نظره إلى ما يحدث في البلاد التي تدمّر جزء كبير من بُنيتها التحتية وأبنيتها وتهجّر ثلث شعبها باعتباره «أزمة»!! في حين أنّها محاولة لرفض ولإسقاط منظومة «الأخ الأكبر» أو الأب القائد بكافة مفرداتها وممارساتها, التي لا تمثّل هذه الوثيقة سوى جزء بسيط منها, منظومة غير قادرة -ولن تكون قادرة- على الاعتراف بأزمتها الحقيقية, لذلك تتمسّك حتى اللحظة برفض تغيّر آليّات حكم الفرد وإدارة الثقافة والمجتمع, إذ تفترض نفسها قادرة على تغيّر التاريخ نفسه وليس فقط صورته إن تماشى ذلك مع السياسة الراهنة للأسد الصغير أو الأخ الأكبر في مستواها الأمني قبل أي شيء آخر.

بين داعش والأسد ما صنعه الإيرانيون

فداء يونس

منذ بداية ظهور داعش أو «دولة العراق والشام الإسلامية» في خارطة الصراع بين الثورة السورية والنظام في نيسان المنصرم, كان ملفتاً للانتباه نشاطها المقتصر على المناطق المحررة, أو التي اضطر النظام للانسحاب منها, حيث دخلت لتفرض على السكان وعلى كتائب الثورة المسلحة ما سمي ببيعة أمير الحرب, وكل من يتخلف عن هذه البيعة هو كافر يحل قتله وإعلان الحرب ضد الكتائب والمقاتلين الذين يمثلهم.

صحيح أن داعش ارتكبت بعض المجازر ذات الطبيعة الطائفية بحق منتسبي الأقليات, لكن مجازرها الحقيقية كانت بحق الكتائب والسكان المسلمين السنة, الذين احتلت بلداتهم كالرقة وريف إدلب وبعض مناطق حلب, ومع إعلان الائتلاف الوطني في سوريا بأن داعش تنفذ أجندة النظام كزراع له في محاربة الشعب السوري, وقرار الجيش الحر والكثير من فصائل المعارضة المسلحة إعلان الحرب ضدها, بدأت تظهر للعلن الكثير من خفايا هذا المشروع الأصولي التكفيري, وتتوضح معالمه التي تتناقض مع أهداف الثورة وطبيعتها الوطنية.

بدءاً من علاقة قادة التنظيم بالنظام السوري حين كانوا أحد أدواته لضرب استقرار العراق, قبل الثورة السورية, ثم الإفراج عن معتقليهم من السجن بعد الثورة, ليتحولوا إلى أخطر أدواته في اقناع العالم بأن ما يجري في سوريا هو حرب النظام على العصابات الارهابية! والتي تفسر استثناء مقرات داعش من أي قصف جوي أو ضربات موجعة, مقابل مساهمة هذا التنظيم بفك الحصار عن قوات النظام في أكثر من معركة مع الجيش الحر, وصولاً إلى تسليم بعض معتقليها المطلوبين للنظام, كما حصل مع الطبيب البريطاني عباس خان.

وهنالك تسريبات عن وجود عناصر شبيحة وضباط أمن من النظامين العراقي والسوري داخل تركيبة التنظيم. ولعل ذلك يؤيد ويفسر المعلومات حول وجود أيمن الظواهري وقيادة القاعدة التي تتبنى داعش وأخواتها في طهران, حيث يجري تنسيق العمليات الإرهابية, ففي طهران يكمن سر الترابط بين داعش والأسد.

كاريكاتير العدد

توقف عداد الموت!

جورجيت أسعد

أفادت الشبكة السورية لحقوق الانسان بتاريخ ١٠/ ١/ ٢٠١٤ بأن حصيلة القتلى بنيران قوات النظام ارتفعت في ذلك اليوم إلى ١٠٦ أشخاص معظمهم في دمشق وريفها الجنوبي تحديدا، وقضى معظم الضحايا جراء القصف أو برصاص قوات الأمن, في حين فارق أربعة رجال وخمس سيدات وستة أطفال الحياة تحت التعذيب.

إلا أن هؤلاء الضحايا وغيرهم ممن سيلقون حتفهم بمختلف أساليب الموت بالكيماوي أم العنقودي, وبالقنص أم بالجوع سوف لن يجدون طريقهم إلى إحصائيات الأمم المتحدة لا كأسماء ولا أرقاما حتى, فالمفوضية السامية لحقوق الإنسان أعلنت مؤخرا أنها ستتوقف عن تحديث أرقام الضحايا في سوريا أو محاولات إحصاء قتلى الحرب حتى إشعار آخر، بسبب الوضع المعقد هناك.

مع أن المفوضية السامية كانت توقفت عمليا منذ تموز/ يوليو العام الماضي عن تسجيل أعداد الضحايا بعد أن بلغوا ١٠٠ ألف من السوريين, حيث تتبع المنظمة الدولية طريقة معقدة لتقاطع نتائج ست إحصائيات مختلفة، واعتماد حالات الذين تتوفر أسماؤهم الثلاثية, ومكان وتاريخ مقتلهم, والتأكد من مصادر المعلومات قبل تسجيلهم ضمن قوائمها الذهبية.

توقف المفوضية عن تسجيل أعداد الضحايا في سوريا لن يعني توقف عداد الموت الذي تجاوز بحسب الكثير من المنظمات الدولية رقم ٣٠٠ ألف شهيد بينهم ١٣٠ ألف شهيد موثقين بالأسماء الثلاثية, ناهيك عن مصير أعداد كبيرة من المفقودين, بعضهم بعد أن أعتقل من قبل أجهزة الأمن وشبيحة النظام, وبعضهم مجرد اختفاء أي أثر لهم, وغالبا ما يكون ذلك إثر اختطاف أو اعتقال لم تعترف به الأجهزة الأمنية, خاصة وأن الذين دخلوا سجون النظام في زمن الثورة فاق عددهم المليون سوري.

مع أن أعداد ضحايا النظام لم يقتصر على الشهداء فقط, فهنالك اكثر من ٥٥٠ الف جريح, بحسب اللجنة الدولية للصليب الأحمر, و١٥٠ ألف معاق, إضافة لـ٢٥ ألف سوري ممن فقدوا أحد الأطراف كالساق أو اليد, وهناك ٦٥٠٠ شخص أصيبوا بالشلل, إضافة لعودة بعض الأمراض المنقرضة في سوريا, إذ يموت يوميا طفل سوري بشلل الأطفال فقط.

وفي أزمة السوريين هنالك ما هو أخطر من مجرد الأرقام السابقة, ففي سوريا تم تدمير ٢,٥ مليون بيت, ولدينا ستة ملايين نازح عن ديارهم, وعدد اللاجئين السوريين قارب الثلاثة ملايين لاجئ, قسم مهم منهم لم يجر تسجيلهم بعد في قوائم مفوضية الأمم المتحدة للاجئين, كما أعلن برنامج الغذاء العالمي في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ أن حوالي نصف السكان داخل سوريا يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وأن حوالي ثلثهم في «حاجة ملحة» لمساعدة غذائية للبقاء على قيد الحياة, في ظل بطالة وصلت إلى حدود ٦٠٪ من السكان.

بالمحصلة عداد الموت لن يتوقف في سوريا مع توقف المفوضية السامية لحقوق الانسان عن تحديث أرقام الضحايا في سوريا, وخسائر السوريين تجاوزت مسألة القتلى والمصابين إلى تدمير البلد, وتخريب كل مرافق الانتاج ومؤسسات الدولة التي غرقت في الفشل, بل طال هذا التخريب مفهوم الوطن وعلاقات الفرد بالدولة والملاط الذي يجمع مكونات الشعب السوري إلى بعضها, مما أدى إلى تفكيك النسيج الاجتماعي للوطنية السورية, التي قوض النظام دعائمها عبر نصف قرن من سلطة الفساد والقمع, قبل أن يجهز عليها في السنوات الثلاث لحربه ضد الثورة.

فأي عداد بعد هذا ستعتمد المنظمة الدولية لقياس خسائر السوريين!